



طالبت جمعية عطاء للإغاثة حكومة الإنقاذ والقضاء برد أحد التجمعات السكنية التابعة لها من إدارة شؤون المهجرين التي استولت عليه بقوة السلاح.

وأوضحت الجمعية في بيان لها اليوم أن إدارة شؤون المهجرين استولت على تجمع عطاء السكني الثاني في مخيم أطمه دون إذن الجمعية، مضيفة أنها قامت بخلع الأبواب وتكسير الأقفال دون مراعاة لحرمة العوائل المهجرة المقيمة في المبنى. ولفتت الجمعية إلى أنها تواصلت مع حكومة الإنقاذ وإدارة شؤون المهجرين لاسترداد ما تم سلبه من التجمع، إلا أنها "لم تلق التفاعل المطلوب، حيث تم الاعتذار عن عدم قدرتهم على رد ما تم سلبه بحجة أن الأمر خرج من أيديهم" حسب البيان.

كما حملت الجمعية إدارة شؤون المهجرين المسؤولية الكاملة عن ما وصفته بـ "التعدي والمماطلة في إيجاد حل لها"، مطالبة حكومة الإنقاذ بكف يد إدارة شؤون المهجرين عن التجمع ومحاسبة المسؤولين عن هذا العمل، والحد من هذه التدخلات التي ستؤثر على نشاط العمل الإغاثي في المنطقة، حسب قولها.

يشار إلى أن عدداً من الناشطين والمؤسسات الثورية اشتكت من تعديات إدارة شؤون المهجرين وتدخلاتها المتكررة في شؤون المدنيين وقراراتها المثيرة للاستغراب.

بيان

في سابقة خطيرة قامت إدارة شؤون المهجرين التابعة لحكومة الإنقاذ بالاستيلاء على تجمع عطاء السكني الثاني التابع لجمعية عطاء للإغاثة الإنسانية في بلدة أطمه بمنطقة المخيمات، وذلك دون مراعاة لموافقة جمعية عطاء وملكيتهما للتجمع السكني، أو احترام لأحقية العائلات المهجرة من الغوطة وحمص الموعودة بالسكن في هذه الوحدات السكنية، ودون تقدير للاتفاقيات الموقعة بين الجمعية والداعمين.

إن اقتحام التجمع من قبل إدارة شؤون المهجرين والاستيلاء على أكثر من نصف وحداته السكنية وقيامها بخلع الأبواب وتسكين عوائل من مهجري درعا والقنيطرة شوهدهم بعضهم مسلحا ساهمت في نشر حالة من الفوضى أدت إلى الاستيلاء لاحقا على باقي التجمع السكني، وسببت احتقاننا بين عوائل المهجرين بعد سلب البيوت المخصصة لهم.

وقد قامت إدارة الجمعية بالتواصل مع حكومة الإنقاذ وإدارة شؤون المهجرين لاسترداد ما تم سلبه من التجمع السكني غير أنها لم تلق التفاعل المطلوب وأخيرا تم الاعتذار عن عدم قدرتهم على إعادة التجمع بدعوى أن الأمر خرج من أيديهم، ما دفع الجمعية لتقديم شكوى ضدهم إلى دار القضاء.

إن إدارة جمعية عطاء للإغاثة الإنسانية تحمل إدارة شؤون المهجرين كامل المسؤولية على هذا التعدي الظالم والمماثلة في إيجاد حل له، وتطالب حكومة الإنقاذ بكف يد هيئة شؤون المهجرين عن تجمع عطاء السكني، وإخراج من سكنوا فيه بغير وجه حق، ومحاكمة المسؤولين الذين قاموا بهذا التعدي، وتضعهم عند مسؤوليتهم في إيقاف هذه التدخلات التي سوف تؤثر على النشاط الإغاثي بالمنطقة وتهدد بوقف العمل الإنساني في منطقة المخيمات بأطمه.